

## إنداز سوداني لإثيوبيا بسبب الاشتباكات الأخيرة

الخرطوم - أعلن السودان السبت أنه استدعى القائم بالأعمال الإثيوبي وذلك

لمناقشة الاشتباكات الأخيرة التي حدثت بين ميليشيا يشتهه بأنها مدعومة من إثيوبيا والقوات السودانية.

وقالت وزارة الخارجية إنها استدعت القائم بالأعمال الإثيوبي في ما يتعلق بالهجوم عبر الحدود الذي تسبب في مقتل وإصابة عدد من أفراد الجيش السوداني والمدنيين.

وكانت وكالة الأنباء السودانية الرسمية قد قالت الخميس إن هجوما استهدف معسكرا في القضارف شرق البلاد.

ووفقا للوكالة التي تحدثت عسكريا سوداني بمسؤولية الهجوم على ميليشيات "مدعومة من إثيوبيا". ولم يرد تعليق بعد من أديس أبابا.

ويعد هذا أول اتهام سوداني علني لإثيوبيا بالانخراط في اعتداء على الخرطوم والقوات السودانية. وبالرغم من هذا الاتهام إلا أن السودان يدعى يحاول الدفع نحو التهدئة أكثر مع إثيوبيا.

ويرى مراقبون أن توجه السودان للحوار مع إثيوبيا يشير إلى اختيار الحلول الدبلوماسية بدلا من مواجهة مباشرة مع جارتها.

ويشير هؤلاء إلى أن هذه الاشتباكات ليست بمعزل عن ملف سد النهضة حيث ستضعف أكثر أمل التوصل إلى تسوية في ما يخص هذا الملف الذي تجري بشأنه مشاورات بين مصر وإثيوبيا والسودان وفقا لما يراه مراقبون.

وتستخدم مجموعات إثيوبية مزارع في منطقة الفشة الحدودية السودانية منذ عقود.

وأعاد الجيش السوداني الانتشار في هذه المنطقة وزارها رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان. وتشهد المنطقة الحدودية توترات مستمرة جراء نشاط عصابات أبرزها عصابات "الشفا" الإثيوبية حيث تظهر هذه المجموعات من داخل إثيوبيا للقيام بعمليات نهب بانت منتقلة للسودان.

وكانت الحكومة السابقة بقيادة عمر البشير تغض الطرف عن الأمر لكن السلطات الانتقالية الحالية في الخرطوم تحاول دحر تلك المجموعات وطردها.

وقال بيان الخارجية السودانية في وقت سابق إن الهجوم "أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من ضباط وأفراد القوات المسلحة ومواطنين سودانيين من

بينهم أطفال". ولم يذكر البيان تفاصيل أخرى.

وأضاف البيان أن الهجوم وقع في وقت "كانت الاستعدادات تجري في الخرطوم لعقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة رفيعة المستوى لقضايا الحدود".

والأسبوع الماضي قال وزير الدولة الخارجية السوداني عمر قمر الدين للصحافيين إن "عدد المزارعين الإثيوبيين الذين يزرعون داخل الأراضي السودانية هو 1786 مزارعا".

وتحدي هذه المستجدات مطالبات بإعادة ترسيم الحدود بين البلدين لم يتم الحسم فيها لاسيما مع تكرار أعمال النهب من الجانب الإثيوبي.

### توجه السودان للحوار مع إثيوبيا يشير إلى اختيار الحلول الدبلوماسية بدلا من المواجهة

وبالرغم من هذه الدعوات إلا أن المنطقة لا تزال تشهد انفلاتا أمنيا بسبب

توغل المجموعات الإثيوبية في عدة مرات إلى الأراضي السودانية، والسيطرة على المحاصيل وحتى الدخول في مواجهات مع عناصر الدفاع الشعبي السوداني أدت إلى حدوث خسائر بشرية.

ويرى مراقبون أن الحل لهذه التوترات التي قد تفضي إلى زعزعة الأمن في المنطقة هو الإسراع في ترسيم الحدود.

ويتهم البعض الحكومة السودانية بالتساهل مع الميليشيات الإثيوبية التي لن يقدّر الماسكون بزمام الأمور في السودان في الطرف الراهن حسمها بصفة نهائية باعتبار أن السلطات الحالية انتقالية.

وقال قمر الدين في وقت سابق إن بلاده اتفقت مع أديس أبابا على ترسيم الحدود لمحذ من دخول المزارعين الإثيوبيين إلى أراضيها وذلك في أعقاب مباحثات أجراها وفد سوداني مع نظرائه الإثيوبيين.

وأضاف قمر الدين "اتفقنا مع الإثيوبيين على أن تبدأ اللجنة المشتركة في وضع العلامات المحددة للحدود في أكتوبر القادم على أن تنتهي من عملها في مارس 2021".

## اللبنانيون ينتفضون من جديد ضد سلاح ميليشيات حزب الله

احتجاجات أمام قصر العدل بيروت تطالب بحصر السلاح بيد الدولة



هبة شعبية جديدة ضد سلاح حزب الله

والقرار 1959 أُنْجِد بتاريخ الثاني من سبتمبر سنة 2004 بتأييد تسعة أعضاء وامتناع ستة في مجلس الأمن الدولي عن التصويت، في إطار ما يعرف بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء بعنوان "في حل النزاعات سلمياً".

وحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية. ويمتلك حزب الله أسلحة متطورة وصواريخ، وهو أمر تختلف حوله

الأطراف السياسية اللبنانية بين من يرى أن تسليح الحزب ضروري لمواجهة إسرائيل، خاصة في الجنوب، وبين من يعتبره غير شرعي ويطلب حصر قرار الحرب والسلم بيد الدولة فقط.

ويواجه اللبنانيون كما العراقيون منذ العام الماضي نفوذ إيران في بلديهم حيث يعد حزب الله امتدادا لهذا النفوذ ولسياسات إيران وأطامعها.

وواجهت آنذاك السلطات اللبنانية، المتحالفة مع الحزب وممثليه في البرلمان، المحتجين سلمياً ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي آلت إليها بلادهم بالقمع.

وأرجا وباء كورونا هذه الاحتجاجات لكنه لم يلبثها وينتهي الغضب ضد الحزب، حسب ما يقوله مراقبون.

الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وعلى سبيل المثال أعلنت قبرص السبب أنها ستسلم واشنطن شخصاً يشتبه في ارتباطه إلى الحزب.

وصادقت المحكمة العليا في قبرص الجمعة، على أمر بتسليم الرجل إلى الولايات المتحدة حيث سيمثل أمام المحكمة في قضية غسل أموال، بحسب ما أفادت به وكالة الأنباء القبرصية الرسمية.

وأشارت الوكالة إلى أن المحكمة العليا رفضت طلب استئناف قرار قضائي سابق صدر في سبتمبر 2019 ويقضي بتسليم المشتبه به المعروف فقط باسم دياب.

والشبهة به مطلوب من سلطات ولاية فلوريدا في جنوب شرق الولايات المتحدة، بسبب شبهات بعملية غسل أموال تعود إلى أكتوبر 2016. وتفيد وثائق طلب التسليم بأن الرجل يواجه تهماً عدة تتعلق بغسل أموال والتامر بهدف غسل أموال قيمتها أكثر من 100 ألف دولار.

وقالت المحكمة إن المشتبه به، بصفته عضواً في حزب الله اللبناني الذي تعتبره الولايات المتحدة منظمة إرهابية، تآمر مع أفراد في عام 2014 لغسل أموال مصدرها تهريب مخدرات.

وتمت الدعوة إلى هذه الاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ومحاسبة المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة، بما في ذلك حزب الله.

ويرى مراقبون أن هذه الدعوات تُعد امتحاناً عسيراً لرئيس الوزراء اللبناني حسن دياب، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها بلاده ما جعلها في حاجة إلى المانحين الدوليين الذين يعارضون امتلاك حزب الله أسلحة.

وتدفع الأزمة الاقتصادية لبنان نحو حافة الهاوية، وهو ما جعل المناوئين لحزب الله يتهمونه بجر البلاد إلى سياسة الحماور ونهب خزينة الدولة.

ويقول مراقبون إن هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها استياء من قبل ما يعرف ببيئة حزب الله من الأوضاع التي وصلت إليها البلاد، حيث علت صيحات شباب تنادي بتغيير الطبقة السياسية والمسؤولين، وتشكيل حكومة خالية تماما من الأحزاب. إلا أن تلك الاحتجاجات تراجعت لاحقا بفضل عدة عوامل، منها تشكيل حكومة والطقس وبروز أزمة فايروس كورونا.

وبموازاة الضغوط الداخلية باتت ميليشيات حزب الله في مرمى نيران

تضعف الاحتجاجات المناهضة لحزب الله، والتي اندلعت السبت أمام قصر العدل بالعاصمة بيروت، الضغوط المسلطة عليه حيث يسعى اللبنانيون إلى إرغام السلطات على نزع السلاح من الحزب وحصره بيد الدولة، وذلك تزامنا مع تكثيف الولايات المتحدة حملتها ضد ميليشيات الحزب.

بيروت - نفذ العشرات من الناشطين اللبنانيين، السبت، وقفة احتجاجية أمام قصر العدل بالعاصمة بيروت للمطالبة بنزع سلاح حزب الله وتجميع كل الأسلحة بيد الجيش اللبناني.

ووسط انتشار أممي مكثف رفع المظاهرون شعارات مناوئة لحزب الله، وذلك في الوقفة التي تم تنظيمها تحت عنوان "لا للسلاح غير الشرعي والولاية داخل الدولة".

كما طالب المحتجون بتطبيق القرارين الدوليين 1701 و1559، الصادرين عن مجلس الأمن بشأن لبنان.

ورفع المحتجون لافتات كتب عليها "لا للسلاح الأسود" و"قرار الحرب فقط من جيشنا اللبناني". وتزامنت هذه الاحتجاجات مع دعوات لتنفيذ اعتراف مؤيد لشرعية سلاح حزب الله.

### الدعوات لنزع سلاح حزب الله تُعد امتحاناً عسيراً لرئيس الوزراء حسن دياب، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان

وعمدت عناصر الجيش وقوى الأمن إلى إغلاق منطقة قصر العدل، وفصلها عن محيطها، منعا للتصادم مع الاعتصام الثاني الذي دعا إليه ناشطون لمساندة الحزب ضد الدعوات التي تستهدف منعه من امتلاك السلاح.

ويرى مراقبون أن هذه الاحتجاجات تعمق أزمة حزب الله الذي تحاصره الولايات المتحدة وتحاول سد كل المنافذ أمامه.

## أردوغان يسابق الزمن لقطع الطريق أمام المعارضة في الانتخابات المقبلة

إن هناك فرصة في أن تجري تركيا انتخابات مبكرة في عام 2021 أو 2022. وقال إنه لم يتوقع إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها المقرر في عام 2023 لأن حزب العدالة والتنمية الحاكم في وضع حيز حاليا.

وبيما يرى أن إجراء الانتخابات هذا العام خلال نزوة تفنسي فايروس كورونا غير واردة أبدا، فإن احتمال إجراءها في 2021 أو 2022 سيكون أعلى قليلا. وكانت هناك تكهنات في الآونة الأخيرة بشأن الرئيس التركي قد يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، كما فعل في الماضي عندما كانت تأتي لصالحه.

وفي حديثه عن الشائعات حول أن الحكومة قد تُغيّر نظام التصويت للانتخابات الرئاسية المقبلة من أجل تحقيق انتصار أسهل لأردوغان، قال باباجان إن الشعب التركي لن يقبل مثل هذه الخطوة وأن ذلك سيدفع "الطريق إلى النهاية"، في إشارة إلى هزيمة أردوغان المرتقبة في صناديق الاقتراع.

وتعهد باباجان، الذي استقال من حزب العدالة والتنمية بعد تفقته من استحالة إحداث تغيير داخله، بالقيام بإصلاحات كبيرة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا إذا تمكن إلى جانب حزبه من الوصول إلى السلطة.

ويرى مراقبون أن هذا التعهد يغري الناخب التركي الذي سئم انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة بعد الانتكاسات التي تعرضت لها حرية التعبير وغيرها في بلاده.

المعارض الرئيسي في تركيا، سوف يساعد الأحزاب التي شكلها منشقون عن حزب العدالة والتنمية الحاكم، على دخول البرلمان التركي، وهما حزبا داود أوغلو وعلي باباجان.

### المعارضة التركية تتخوف من تحركات جديدة للسلطة قد تشكل عقبة أمام ترشح شخصيات بارزة لمواجهة أردوغان الذي تراجعت شعبيته

وكشف أوروغلو بالمقابل، أن زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو أخبره أن حزبه سوف يسعى إلى تغيير الحد الأدنى لدخول البرلمان، والبالغ 10 في المئة، من أجل دعم الديمقراطية، مُعتبراً أنه "يجب تمثيل كل حزب في المجلس". وأوضح المحلل التركي أن (ديفا) وحزب المستقبل سوف يُدرجان في تحالف الأمة الانتخابي الرئيسي للمعارضة.

ودفع تأسيس حزب باباجان الجديد (ديفا) في مارس الماضي وحزب المستقبل بقيادة رئيس الوزراء السابق في ديسمبر الماضي، إلى التكهن بأن الانشقاقات في الحزب الحاكم يمكن أن تشكل تحديا قويا لأردوغان.

وكان علي باباجان نائب رئيس الوزراء التركي السابق، قال مؤخرا

للقول إن حزبه يعمل مع حلفائه في حزب الحركة القومية لمنع محاولات "تسويق" مشرعين بطريقة مخالفة للديمقراطية. وللمشاركة في الانتخابات، يتحتم على الحزب أن يكون قد عقد مؤتمرا وشكل هيكلًا حزبيًا في نصف الأقاليم التركية، أو أن يكون لديه بالفعل مجموعة من 20 نائبا على الأقل في البرلمان، وهي معايير لا يستوفيها الحزبان الجديدان بعد.

وقال مسؤول رفيع في حزب "ديفا" الجديد الذي يتزعمه باباجان "من الواضح أن أي تشريع قانوني بخصوص الأحزاب السياسية، يتم طرحه لمنع الأحزاب الجديدة كحزبنا من دخول الانتخابات".

وقال سليم ترمجي، المتحدث باسم حزب المستقبل الذي يتزعمه داود أوغلو، إن حزبه على وشك استيفاء شروط القانون وسيعقد مؤتمرا في أغسطس. ومن جهة أخرى، أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة تزايد التأييد لأحزاب المعارضة التركية، في الوقت الذي اضطرت فيه البلديات التي يسيطر عليها حزب الشعب الجمهوري، بما في ذلك أكبر ثلاث مقاطعات، إسطنبول وأنقرة وإزمير، إلى إيجاد طرق مبتكرة لدعم ناخبها في مواجهة الحزب الحاكم بالتهامات والدعاوى القضائية.

وقال الكاتب والمحلل التركي أورهان أوروغلو، إن حزب الشعب الجمهوري

ستمع الأحزاب من تشكيل مجموعات برلمانية بهذه "الطريقة غير الأخلاقية". ومن شأن الإجراءات أن تخفض الحد الأدنى من الأصوات اللازم لدخول الأحزاب البرلمان إلى خمسة في المئة بدلا من عشرة في المئة.

ولكن الأهم بالنسبة للأحزاب الجديدة أنها ستمنع عمليات النقل التكتيكية بين الأحزاب كتلك التي حدثت عام 2018.

وقال المسؤول في حزب العدالة والتنمية إن الحكومة تتوقع تقديم التعديلات إلى البرلمان بحلول يونيو. وكان حزب الشعب الجمهوري قد أشار إلى أنه سيقدم الدعم للأحزاب الجديدة، مما دفع ناجي بستانجي، أحد كبار مسؤولي حزب العدالة والتنمية،



سباق رئاسي محموم في 2023

أثقرة - يخطط حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا لقطع الطريق أمام المعارضة في انتخابات 2023 خاصة مع تآكل الخزان الانتخابي لزعيمه الرئيس رجب طيب أردوغان.

وعقد الحزب الذي مُني بهزائم كبيرة خلال الانتخابات المحلية الأخيرة اجتماعا لمناقشة تداعيات تراجعها في استطلاعات الرأي الأخيرة.

ورجح مراقبون أن يكون أردوغان وقيادات حزبه يبحثون عن منفذ لضرب معارضيتهم خاصة الذين باتوا منهم يمثلون قوة ضاربة في استطلاعات الرأي.

وتخوف الأوساط المعارضة التركية من تحركات جديدة للسلطة قد تشكل عقبة أمام ترشح شخصيات بارزة لمواجهة أردوغان الذي تراجعت شعبيته بشكل كبير.

وجاءت خطوة حزب العدالة والتنمية بعد تشكيل أبرز حلفاء أردوغان السابقين أحزابا وهما رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو والمسؤول السابق عن تنسيق الشؤون الاقتصادية في الحكومة علي باباجان.

وشكل الطرفان حزبين سياسيين منفصلين خلال الأشهر الماضية لمنافسة حزب العدالة والتنمية. ووجه باباجان على سبيل المثال انتقادات لاذعة في وقت سابق لخيارات أردوغان متفهما إياه بتدبير تركيا وديمقراطيتها. ويرى مراقبون أن باباجان وداود أوغلو لهما القدرة على استمالة